الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخاصة
الجلسة الثالثة
المعقودة يوم الاربعاء
٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
OCT 13 1982
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس : السيد أبرازوسكي (بولندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

تنظيم الاعمال

البند ١٠٣ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

الآثار الادارية والمالية المترتبة على القرار د إ ط - ٧/٧ بشأن البند ٣١ (المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين)

البند ١٧ من جدول الاعمال : تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين خمسة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

البند ١٠٢ من جدول الاعمال : التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

(أ) الامم المتحدة؛

(ب) برنامج الامم المتحدة الانمائي؛

(ج) مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة؛

(د) وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى؛

(هـ) معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث؛

المحتويات /..

Distr. GENERAL
A/C.5/37/SR.3
11 October 1982
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

82-56366

المحتويات (تابع)

(و) التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛

(ز) صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة ؛

(ح) صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ؛

(ط) مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ؛

تقرير اللجنة الاستشارية

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

الآثار الادارية والمالية المترتبة على القرار د إ ط - ٧/٧ بشأن البند ٣١ (المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين) (A/C.5/37/4 ؛ A/37/7/Add.2)

١ - السيد سيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان تقرير اللجنة الاستشارية الوارد في الوثيقة A/37/7/Add.2 مقتضب ولا يتطلب أية ايضاحات تكميلية، وأعاد الى الاذهان ان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين يزمع عقده في عام ١٩٨٤، غير ان الجمعية العامة قررت، في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة عقده في عام ١٩٨٣. وأضاف ان الامين العام يقدر، في بيانه بشأن المسألة (A/C.5/37/4)، ان النفقات سوف تبلغ ١ ٩٠٣ ٠٠٠ دولار، فيما عدا تكاليف خدمة المؤتمرات. وتضاف الى ذلك المبالغ المعتمدة في دورة الجمعية العامة السادسة والثلاثين مثلما ورد في الحاشية (أ) للفقرة ٢ من تقرير اللجنة الاستشارية المذكور.

٢ - ومضى قائلا ان القسط الاوفر من التكاليف غير المتعلقة بخدمة المؤتمر متصل بالرواتب والتكاليف ذات الصلة المخصصة لوظائف المساعدة المؤقتة، مثلما هو مبين في الفقرة ٤ من الوثيقة A/37/7/Add.2. وقد علمت اللجنة الاستشارية ان التقديرات المتعلقة بموظفي المساعدة المؤقتة مبنية على الافتراض بأن تلك الوظائف سيحتفظ بها خلال الاثني عشر شهرا من عام ١٩٨٣.

٣ - وأردف يقول ان اللجنة الاستشارية قد أحاطت علما بأن من المتوقع ان ينتهي المؤتمر في أواخر آب/اغسطس ١٩٨٣، لكنه تجدر الاشارة الى ان الجمعية العامة رجت من الامين العام رصد موارد كافية لتحضير المؤتمر ولأنشطة المتابعة التي سيضطلع بها بعد انتهائه (A/37/7/Add.2، الفقرة ١). لذا، أوصت اللجنة الاستشارية بالتخفيضات التي يمكن، في رأي أعضائها، ان تتحقق اذا اكتفى بتمويل تلك الوظائف حتى آب/اغسطس ١٩٨٣. غير أن اللجنة الاستشارية أوصت الامين العام للمؤتمر بأن يزيد من تنقيح الاحتياجات الى الموظفين المؤقتين، لكي لا تظل هناك، بعد عام ١٩٨٣، الا الوظائف اللازمة للقيام بأنشطة المتابعة الخاصة بالمؤتمر.

٤ - واستطرد يقول ان اللجنة الاستشارية توصي، من جهة أخرى، في الفقرة ٥ من الوثيقة A/37/7/Add.2، لاجراء تخفيض فني قدره ١٠٠ ٩٥٩ دولار، اذ انه يستدل من التجربة انه وان كان الامر يتطلب تعيين شتى الموظفين المؤقتين سيتعذر وجود كل هؤلاء في الخدمة من ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢. وتوصي اللجنة باجراء تخفيض قوامه ١٠٠ ٩٥٩ دولار من المبلغ الخاص بالمساعدة المؤقتة، بحيث يكون المبلغ المعتمد هو ٨٠٠ ٠٠٠ دولار بدلا من ١٠٠ ٨٥٩ دولار.

(السيد سيلي)

٥ - واسترسل يقول ان اللجنة الاستشارية قد وافقت على مقترحات الامين العام المتعلقة بالبابين ٢٧ (الاعلام) و ٢٨ دال (ادارة الخدمات العامة) من الميزانية . وان توصيات اللجنة الاستشارية موجزة في الفقرة ١١ من تقريرها ، حيث يوصي برصد مبلغ ١ ٨٣١ ٠٠٠ دولار تحت الابواب ١ و ٢٧ و ٢٨ دال من الميزانية .

٦ - وقال ، في الختام ، ان احتياجات خدمة المؤتمر تقدر بمبلغ يتعدى ٣ ٨٢٩ ٦٠٠ دولار ، ذلك ان هذا المبلغ يدخل ، جريا على العادة المتبعة ، في نطاق البيان الموحد لمجموع تكاليف خدمة المؤتمرات ، الذى سيقدم في اواخر دورة الجمعية العامة هذه .

٧ - السيد لادور (اسرائيل) : قال ان وفده صوت ضد القرار دإط - ٧/٧ للاسباب التي ذكرها في ابانها . واضاف انه سيصوت في هذه المناسبة ، بالتالي ، ضد الآثار الادارية والمالية المترتبة على ذلك القرار وانه يسأل الوفود التي اعترضت على القرار ان تحذو حذوه . وطلب ان يكون التصويت مسجلا .

٨ - السيد الشماع (العراق) : قال ان وفده يعتبر ان التقديرات المقدمة الى اللجنة الثانية لاعتمادها هي الحد الادنى الذى يلزم تخصيصه لعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين . واضاف انه يرى ان من المستعجل عقد المؤتمر ووجه نداء الى اعضاء اللجنة الخامسة لكي يؤيدوا الآثار المالية المترتبة على القرار دإط - ٧/٧ .

٩ - الرئيس : دعا اللجنة الخامسة الى اتخاذ قرار بشأن توصية اللجنة الاستشارية (A/37/7/Add.2 ، الفقرة ١١) التي تدعو الى اعتماد مبلغ ١ ٨٣١ ٠٠٠ دولار للأنشطة المتوخاة في قرار الجمعية العامة دإط - ٧/٧ تحت الابواب التالية من ميزانية فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ : الباب ١ : ١ ٢٤٥ ٣٠٠ دولار ؛ والباب ٢٧ : ٤١٥ ٧٠٠ دولار ؛ والباب ٢٨ دال : ١٧٠ ٠٠٠ دولار ؛ والباب ٣١ : ٢١٧ ٠٠٠ دولار ، على ان يعوض هذا المبلغ الأخير بزيادة بنفس المقدار في باب الايرادات ١ . وقال ان التصويت سيجرى بنداء الأسماء ، نظرا لخلل في الجهاز الالكتروني .

١٠ - السيد بارتليت (جامايكا) : تكلم لتعليل تصويته ، فقال ان الاحداث الاخيرة التي وقعت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت قد هزت مشاعر المجتمع الدولي واثارت سخطه ، كما انها تبرز ضرورة عقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين . واضاف ان وفده يأمل ان يعتمد المؤتمر توصيات عملية فيما يتعلق بالمشاكل التي ظلت رد حا طويلا من الزمن دون حل وانه سيصوت ، بالتالي ، لصالح التوصية بتخصيص الاعتمادات .

١١ - واجرى توصيت ، بنداء الأسماء ، على توصية اللجنة الاستشارية بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على قرار الجمعية العامة دإط - ٧/٧ .

١٢ - واجرى الرئيس القرعة ، فكانت كولومبيا هي اول من صوت

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا

انغولا ، أوروغواى ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بنغلاديش ، بنما ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، تايلند ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رومانيا ، زائير ، زمبابوى ، السنغال ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غانا ، غيانا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قطر ، كوبا ، ليسوتو ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، موريتانيا ، النمسا ، نيبال ، الهند ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، هولندا ، اليابان .

١٣ - واعتمدت توصية اللجنة الاستشارية ، بأغلبية ٦٣ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت .

١٤ - السيد بيدرسون (كندا) : تكلم تعليلا لتصويته ، فكرر انشغال وفده بخطورة الوضع في الشرق الاوسط واعرب عن رغبته في التوصل الى حل سلمي وعادل لقضية فلسطين ، لكنه اشار الى انه يجب ان تستخدم الموارد الحالية المحدودة افضل استخدام وان المؤتمر يمكن ايضا ان يبلغ اهدافه بأقل تكلفة . وقال ، على سبيل المثال ، ان المؤتمر يمكن ان يعقد في جنيف لا في باريس ؛ وعلاوة على ذلك ، فانه ليس من المتوقع ، لا في قرار الجمعية العامة د إ/ط - ٧/٧ ولا في قرارها ٣٦/١٢٠ جيم ، عقد اجتماعات تحضيرية اقليمية باهظة التكاليف ، ذلك انه لم تذكر سوى " الاعمال التحضيرية " و " انشطة المتابعة " . ومضى قائلا ان وفده يعترض في حالات اخرى يكون فيها اسراف في التكاليف ، لكنه قرر في هذه الحالة الامتناع نظرا لخطورة الوضع في الشرق الأوسط .

١٥ - قال السيد مازيمبي (زامبيا) والسيد دى سيلفا (سرى لانكا) والسيد سانغاري (مالي) والسيد أوسيني (النيجر) والسيد كابا (غينيا) والسيد هومائي - نيغاد (ايران) والسيد حسين (كينيا) والسيدة لوبيس (كولومبيا) والسيد سيبومانا (رواندا) والسيدة كاسترو دى باريش (كوستاريكا) والسيد جونسون (بنن) والسيد غوبشي (منغوليا) والسيد برود رومو (قبرص) والسيدة إيدر (منغوليا) ، ان وفودهم كانت ستصوت لصالح توصية اللجنة الاستشارية ، لو كانت حاضرة وقت التصويت .

١٦ - السيد لحلو (المغرب) : بعد ان اعلن هو ، ايضا ، انه كان سيصوت لصالح التوصية لو كان حاضرا ، اعاد الى الاذهان انه قد جرت العادة ، في الدورة السابقة ، ان يبدأ التصويت في منتصف النهار لكي تتمكن الوفود التي تكون غائبة في بداية الجلسة ، وهي قليلة العدد عموما ، من الادلاء بصوتها .

١٧ - الرئيس : رد على ممثل المغرب قائلا ان المكتب تحدوه الرغبة في اتباع قواعد اللياقة وأشار الى ان التصويت قد جرى في الساعة ١١/١٥ .

البند ١٧ من جدول الاعمال : تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(A/C.5/37/8 ؛ A/37/181/Add.1)

١٨ - الرئيس : اشار الى ان الأمين العام ابلغ الجمعية ، في الوثيقة A/37/181/Add.1 ، عن استقالة السيد لوسيو غارسيا ديل سولار (الارجنتين) من عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وأخبر ، في الوثيقة A/C.5/37/8 ، ان حكومة الارجنتين قد رشحت السيد انريكي فيرير فييرا لشغل ذلك المنصب الى حين انقضاء المدة ، اى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . واقترح ان تستغني اللجنة عن الاقتراع السرى ، نظرا لوجود مرشح واحد فقط .

١٩ - وقد تقرر ذلك .

٢٠ - الرئيس : قال انه ، ان لم يكن هناك اعتراض ، سيعتبر ان اللجنة ترغب في التوصية بالتزكية ، بتعيين السيد انريكي فيرير فييرا لشغل المنصب الشاغر في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، لمدة تبدأ في التاريخ الذى توافق فيه الجمعية العامة على تعيينه وتنتهي يوم ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .

٢١ - وقد تقرر ذلك .

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات :

(أ) الامم المتحدة (A/37/5 ، المجلدات الاول والثاني والثالث) ؛

(ب) برنامج الامم المتحدة الانمائي (A/37/5/Add.1) ؛

(ج) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (A/37/5/Add.2) ؛

(د) وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/37/5/Add.3) ؛

(هـ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/37/5/Add.4) ؛

(و) التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/37/5/Add.5) ؛

(ز) صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة (A/37/5/Add.6) ؛

(ح) صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية (A/37/5/Add.7 و Corr.1)؛

(ط) مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية (A/37/5/Add.8) ؛

تقرير اللجنة الاستشارية (A/37/443 و Corr.1) .

٢٢- السيد فريبوس (رئيس مجلس مراجعي الحسابات) : أشار الى أن المجلس قد راجع حسابات الامم المتحدة ومركز التجارة الدولية وجامعة الامم المتحدة (A/37/5 ، المجلدات الاول والثاني والثالث، على التوالي) ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، ومؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة ، على ان يرد هذا التقرير الاخير ضمن التقرير السنوي للمجلس المشترك لصندوق المعاشات التقاعدية للموظفين . وأضاف أن الملاحظات ذات الصلة قد تم ابلاغها الى مختلف الادارات ، وكانت محل أكثر من ١٠٠ رسالة بشأن مسائل الادارة عرضت فيها نتائج عمليات المراجعة والتوصيات المتصلة بالموضوع .

٢٣- وتجدر الاشارة ان الادارة المالية لليونيدو ما زالت عاجزة ، ذلك انه كانت هناك في أواخر عام ١٩٨١ أموال طائلة تحت الطلب أو في ودائع قصيرة الاجل ، وان كان تقسيط احتياجاتها المالية يسمح لها بالاستثمار على المدى البعيد ، وهذا أفيد . وقال انه يتجلى من الحالة المالية للامم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي واليونيتار أنه ما زالت هناك

(السيد فريبوس)

مشاكل التأخر في دفع الاشتراكات وكذا المشاكل المتعلقة باستخدام بعض العملات الوطنية. ولتذليل تلك الصعوبات ، اتخذت تدابير سيتابع عن كثب كل من تنفيذها ونتائجها .

٢٤ - واستطرد يقول ان مختلف الهيئات قد بذلت ، على العموم ، جهودا للأخذ بتوصيات المجلس فيما يتعلق بخدمات الشراء والتوريد . وعلى سبيل المثال ، فان انشاء نظام للتوريد المباشر قد كانت له نتائج ملائمة ، ولكنه مع الاسف قد عرقله ، على مستوى الادارة المركزية ، التأخر في اقامة نظام الي للدفع والشراء . ومضى يقول ان من المشكوك فيه ، علاوة على ذلك ، ان هذا النظام ، الذى كان من المفروض ان يبدأ تشغيله قبل سنتين ، سيبدأ في أواخر عام ١٩٨٢ ، ومن الارجح أن ذلك قد فوت فرصة تحقيق وفورات كبيرة . وان الادارة قد وعدت بتكثيف جهودها لكي تنفذ ، قبل نهاية السنة الجارية ، مرحلتان من النظام ، على الأقل .

٢٥ - واردف قائلا ان المجلس قد تبين له ، ايضا ، ان برنامج الامم المتحدة واليونيسيف ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، قد ابرمت عقودا من غير تقديم عطاءات ودون أن يكون هناك مبررا لهذا الانحراف عن الاجراء العادى . وأضاف انه قد تم ، في بعض الحالات ، كما جرى في مكتب الامم المتحدة في جنيف ، الوصول الى تقسيم طلبات الشراء الهامة لتحاشي العطاءات . لا بل انه كانت هناك حالة شراء حدثت دون ان تحدد مسبقا الضرورات ، مما أدى الى شراء معدات غير ملائمة استبدلت مع تكبد خسائر فادحة . ومن جهة أخرى ، ووجهت في بعض البلدان صعوبات كبيرة من حيث الاجراءات الجمركية المتعلقة بامدادات ارسلت باسم اليونيسيف ، لكن تجدر الاشارة الى أن الادارة قد استجابت الى شتى اقتراحات المجلس في هذا الصدد .

٢٦ - واسترسل قائلا ان المجلس قد لاحظ تاخرا كبيرا في تنفيذ المشاريع ونقصا في تقييمها ورصدها ، مثلما هو الشأن بالنسبة لتوسيع مبنى مقر الامم المتحدة ، وفي اليونيسيف وفي مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية . وهكذا ، يجب ان تحسن ، أيضا ، أنظمة تقييم ورصد بعض البرامج الاقليمية لليونيسيف : سوف يلزم تقسيم الخطط العامة في مشاريع محددة أحسن ، يسهل تمييزها وتتوخى أهدافا واضحة . وقد وعدت الادارة ببحث هذه المسائل .

٢٧ - وقال ، في الختام ، انه تجدر الاشارة الى ان قواعد واجراءات التعاقد مع الخبراء الاستشاريين وفقا لتعليمات الجمعية العامة لاتتبع الا جزئيا ، مما أدى الى مردودية قليلة جدا من جانب بعض هؤلاء الخبراء . ومن الممكن ان تجد المواصفات الجديدة للوظائف في الامم المتحدة ، التي هي قيد الدراسة الان ، حلا لتلك الصعوبات .

٢٨ - السيد فوران (المراقب المالي) : أشار الى التقرير المالي وبيانات الامم المتحدة المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات ، الواردة في المجلد الاول من الوثيقة A/37/5 ، فقال انه ، بادئ ذى بدء ، تم تخفيض الحجم بنسبة ٥ . في المائة ، تقريبا ، طبقا

(السيد فوران)

لقرار الجمعية العامة ٣٦/١١٧ ولقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨١/٨٣ بشأن مراقبة الوثائق والحد منها . ولهذا الغرض، استبعدت من التقرير شتى الجداول ، ومنها تلك التي تتعلق بالانصبة والمستحقات ، والايداعات المصرفية المدرة للفائدة ، والصناديق الاستئمانية وأنشطة التعاون التقني الممولة من برنامج الامم المتحدة الانمائي والمنفذة من طرف الهيئات أو اللجان الاقليمية ، وان كانت المعلومات ذات الصلة قد اتيحت للجنة الاستشارية ولمجلس مراجعي الحسابات ، في وثائق منفصلة .

٢٩- ومضى يقول ان حسابات الامم المتحدة تشمل شتى الصناديق المنفصلة ، التي لا يمكن استخدام أى منها سوى للغرض الملموس الذى انشئ من اجله . ويرد ، في الجدول الذى يلي الفقرة ٧ من التقرير (A/37/5 ، المجلد الاول) ، موجز لذلك ، يحتوى على ايرادات نفقات وأصول وخصوم الصناديق .

٣٠- واستطرد قائلا ان اللجنة الخامسة تلاحظ ، في حالة الصندوق العام ، أن صافي زيادة الايرادات على النفقات بلغت ٢١ر١ مليون دولار ، وهذا مبلغ ، اذا جمع مع مبلغ ٨ر٦ مليون دولار من الوفورات الناجمة عن الوفاء بالتزامات السنوات السابقة ومبلغ ٣ر٩ مليون دولار المحتفظ به بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٩٤٧ باء (د-٢٧) ، يعطي فائضا قدره ٣٣ر٦ مليون دولار في أواخر فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وقال انه ، بعد الاحتفاظ بمبلغ ٩ر٩ مليون دولار وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/١١٦ باء ، واستبعاد مبلغ ٩ر٨٣ مليون دولار المحتفظ به ، يبقى رصيد قوامه ١٩ر٩ مليون دولار يخصص للدول الاعضاء . وكما جاء في الفقرة ٢٢ ، وبموجب قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٤٠ جيم ، فان مقدار ٨ر٥ مليون دولار من ذلك المبلغ سيرصد لتمويل الاعتمادات لعام ١٩٨٢ ، أما المبلغ المتبقي ، وهو ١١ر٤ مليون دولار ، فانه سيخصص للدول الاعضاء ويقيد على حساب أنصبتها لعام ١٩٨٣ .

٣١- وقال ان المستحقات ، في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ تبلغ ، كما جاء في بيان الحسابات الثالث ، ١٤ر٦ مليون دولار . وقال ان ذلك يمثل زيادة قدرها ١ر٩ مليون دولار ، اى ٥٥ في المائة ، بالمقارنة مع ما يقابل ذلك في أواخر فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ . وأضاف أن المستحقات تمثل عبئا متزايد الخطورة على العمليات المالية للأمم المتحدة . وأنه ستضاف بعض الملاحظات ، في هذا الشأن ، عندما تبحث اللجنة الخامسة الازمة المالية للامم المتحدة .

٣٢- واستطرد قائلا ان الفقرتين ٥٢ و٥٥ من التقرير المالي تبينان التدابير المتخذة على أساس الملاحظات والتوصيات التي أبداها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره الخاص بشأن الادارة والرقابة الماليتين و، على وجه التحديد ، التوصيات المتعلقة بما يلي : (أ) قدرة الامين العام المساعد للشؤون المالية على توفير القيادة والارشاد والتوجيه المركزى ، من الناحية الوظيفية ، لجميع الوظائف المالية ؛ و (ب) أوجه القصور في الرقابة المالية والرقابة الادارية على الصناديق الاستئمانية . وقال انه قد تم، في هذا المضمار ، اتخاذ

(السيد فوران)

شتى التدابير . وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، عقد اجتماع لرؤساء ادارة مكاتب الامم المتحدة الواقعة خارج المقر ، مع رؤساء مكاتب المقر ، بغية بحث شتى المسائل المتعلقة بأهمية التوجيه المركزي في اطار لا مركزية الامم المتحدة ؛ وبعد اسبوع ، عقد اجتماع آخر ويزمع عقد هذه الاجتماعات مرة كل سنتين . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، نشر كتيب مالي للامم المتحدة يحتوى على تسعة فصول تضمنت الجزء الاكبر من الوظائف المالية ، وينتظر نشر الفصول الاربعة المتبقية ، عما قريب . وفي آذار/مارس ١٩٨٢ ، نشرت نسخة منقحة من سياسات واجراءات الصناديق الاستئمانية . ومضى قائلا انه قد تم ، ايضا ، اعداد اجراءات منقحة لتخويل القروض ، وفيها حدود واضحة للنفقات . وأخيرا ، انشئ في الخزانة نظام للحساب الالكتروني يرمي الى تحسين اجراءات وادارة الرصيد النقدى . وقال ان التدابير المشار اليها قد اسفرت عن تحسن ملموس في الادارة المالية للأمم المتحدة . لكن ، من اللازم متابعة الجهود ، للتوصل الى نظام مالي مكتمل تماما ، وهذا أمر سيظل ذا اولوية قصوى .

٣٣ - واردف قائلا ان الملاحظات الواردة في التقرير الاخير لمجلس مراجعي الحسابات تتعلق ، بالدرجة الاولى ، باجراءات الاقتناء ، والاصول الراسمالية ، والصناديق الاستئمانية ، وأنشطة التعاون التقني ، وادارة الرصيد النقدى ، والرقابة على الميزانية ، وعمليات الحساب الالكتروني ، والخبراء والخبراء الاستشاريين ، ونظام كشوف المرتبات والموظفين ، والسفر ومراجعة الحسابات الداخلية . وقد كانت جميع هذه المواضيع محل رسائل لمراجعي الحسابات بشأن مسائل الادارة ، وردت عليها الادارة ، أو هي بصدد الرد عليها . وفي ضوء الملاحظات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/37/443 و Corr.1) ، قال المتكلم انه لن يضيف تعليقات أخرى ، في هذه المرحلة ، غير انه رهن اشارة اعضاء اللجنة الخامسة للاجابة على كافة اسئلتهم واستيضاحاتهم .

٣٤ - السيد امنيوس (السويد) : اشار الى الوثيقة A/37/5/Add.5 ، المتعلقة بصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والى الجزء المتصل بذلك من تقرير اللجنة الاستشارية (A/37/443) ، فقال انه يتفق مع مجلس مراجعي الحسابات في تقييمه الوارد في الفقرة ٤ بشأن اسراع الادارة في معالجة المسائل التي تسترعي انتباهها اليها وبشأن الجهود الدؤوبة المبذولة لتحسين الادارة المالية وجهاز مراقبة المفوضية . واضاف ان الملاحظات الانتقادية التي ابداها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالميزانية والرقابة على الميزانية تتفق مع تلك التي ابداها ، خلال الخمس سنوات الأخيرة ، شتى اعضاء اللجنة التنفيذية للمفوضية . ونتيجة لذلك ، انشأت لجنة لشؤون الادارة والميزانية ، تابعة للجنة التنفيذية ، عقدت اجتماعها الأول في تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي ، وستجتمع مرة اخرى في الاسبوع القادم . وعلاوة على ذلك ، فان اللجنة التنفيذية اتخذت شتى التدابير الاخرى ، مثل اقامة نظام جديد لتحسين تدفق المعلومات . وقال ان ذلك يبين ان المفوضية قد استجابت ، ومازالت تستجيب ، لملاحظات مجلس مراجعي الحسابات.

(السيد امنيوس ، السويد)

٣٥ - وانهى حديثه قائلا ان وفد السويد يشاطر ، فضلا عن ذلك ، مجلس مراجعي الحسابات ، توصياته بشأن صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية .

٣٦ - السيد كوياما (اليابان) : اشار الى ان التقارير تبين ، في مجال ادارة الرصيد النقدى ، ان المنظمات تصادف مشاكل مختلفة ، مثلا برنامج الامم المتحدة الانمائي ، فيما يخص مكاتبه الخارجية . واضاف انه ينبغي ، بالتالي ، مواصلة تعزيز وظيفة مقر البرنامج المذكور . وفيما يتعلق بالامم المتحدة ، فان مراجعة الحسابات قد اظهرت عيوبا مختلفة ، منها انه لم تتخذ تدابير ملائمة فيما يتعلق باختلاف التقارير بشأن الاستثمارات المتلقاة من المصارف . وفي اليونيدو واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، هناك اعتمادات كبيرة غير مستثمرة لأنه لم تحدد بوضوح الاحتياجات من الرصيد النقدى .

٣٧ - ومضى قائلا ان كثيرا من المنظمات والبرامج تنقصها المراقبة الملائمة على الميزانية ، ومنها الامم المتحدة ، واليونيسيف واليونيتار ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية .

٣٨ - واسترسل قائلا ان الاقتناء ، وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية ، يطرح شتى المشاكل . وقال ان الامم المتحدة قد ضيعت فرصة تحقيق وفورات هامة نظرا للتأخر في اقامة النظام الآلي الجديد للدفع والشراء . وقد علم انه تم ، في مكتب الامم المتحدة في جنيف ، شراء معدات مخصصة لمكتب الامم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث ، دون ان تبحث قبلئذ احتياجاته . واضاف انه ، في عدة مناسبات ، وفي هيئات مثل برنامج الامم المتحدة للأنشطة السكانية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، لم تعرض الاقتراحات على لجنة العقود للموافقة عليها ؛ وفي حالة برنامج الامم المتحدة للانشطة السكانية ، جرت عدة عمليات شراء دون الموافقة المسبقة للموظف المسؤول . وهناك أمر آخر مقلق في الامم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، والموئل ، الا وهو المراقبة غير الكافية للمعدات المقتناة . وقد لوحظ ، في مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، نقص في مراقبة تنفيذ المشاريع واقتناء السلع والخدمات . كما لوحظ ان اليونيسيف والاونكتاد قد انتهكتا مبدأ المساواة بين مقدمي العروض .

٣٩ - واستطرد قائلا انه يستدل من التحقيق الذى اجراه مجلس مراجعي الحسابات ان الامم المتحدة وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية قد ابرما ، في بعض الحالات ، عقودا مبهمة فيما يتعلق بالانشاءات ، وقد ادى ذلك ، في حالة الامم المتحدة ، الى تكبد تكاليف اضافية . وقال ان ادارة الشؤون القانونية ربما تستطيع مزاولة وظيفة عملية أكثر في هذا الصدد . وقد لوحظت اوجه النقص فيما يتعلق بالاستعانة بالخبراء والخبراء الاستشاريين ولوحظ ، في بعض الحالات ، نقص في الرقابة على التكاليف الخاصة بالخبراء الاستشاريين الخارجيين . واضاف انه لا تزال ، في الامم المتحدة وفي هيئات اخرى ، مشاكل متصلة بالسفر : وهناك مثل نموذجي لذلك ، الا وهو السفر المأذون به بعد ان يمر على الرحلة وقت طويل . وقد

(السيد كوياما ، اليابان)

وجدت ، ايضا ، حالات اختلاس أو اختلاس مفترض . وفي الامم المتحدة ، تم الابلاغ عن ١٢ حالة اختلاس ، بمبلغ قدره ٢٥٠ ٠٠٠ دولار . اما في برنامج الامم المتحدة الانمائي ، فقد ابلغ عن تسع حالات ، بمقدار ٣٦ ٠٠٠ دولار . ويبدو انه قد تم ، في اغلب تلك الحالات، فصل الموظفين المسؤولين عن ذلك .

٤٠ - وأردف يقول ان بعض المشاكل المذكورة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات هي مشاكل جديدة ، لكن هناك مشاكل أخرى طال امدها . ورغم ان ادارات المنظمات والبرامج المعنية قد اتخذت ، في كثير من الحالات ، تدابير لتصحيحها وتفادي تكرارها ، فان المرء لا يسعه الا ان يتساءل عما اذا كانت جميع تلك المشاكل الواضحة لا تدل على وجود مشاكل اكبر واكثر . ومهما يكون من أمر ، فان وفد اليابان يرى ان هناك عدة تحسينات يمكن ادخالها في مجال الادارة والرقابة الماليتين لهيئات وبرامج الامم المتحدة ، وان من المستعجل ، نظرا الى ان كثيرا من الدول الاعضاء تواجه صعوبات خطيرة ، الاعتراف بالمشاكل المتواصلة وحل تلك المشاكل . واضاف انه اذا تم احراز تقدم ملموس ، في ذلك الصدد ، فان هذا سيساهم في ضمان دعم الدول الاعضاء للموارد المالية للمنظمة وتجنب تضاؤل تلك الموارد . وسوف يكون من المؤسف جدا الا تتحقق العافية المالية في الامم المتحدة في الوقت الذي يتعين تقويتها .

٤١ - السيد دي سيلفا (سري لانكا) : قال ان المجلد الاول من الوثيقة A/37/5 لم يتح للوفود لمدة كافية لدراسته بتروٍ ولتقييم تقرير مجلس مراجعي الحسابات التقييم اللازم . على كل، يتبين ، بعد قراءة سريعة له ، ان هناك كثيرا من الاوضاع غير المرضية والتي تدعو الى القلق ويجب ان تلفت اللجنة الخامسة نظر الامانة العامة اليها . ويمكن ، على سبيل المثال ، ان تذكر من بين اوجه النقص الارصدة غير المستثمرة ، وهذا امر ملحوظ بصفة خاصة لأنه يكثر الحديث عن الصعوبات المالية للمنظمة ، والحسابات غير المصفاة ، والتي مرت عليها سنوات عديدة ، والنفقات التي تتم بدون رصد الاعتمادات لها ، وغير ذلك من الحالات العديدة . ومن اللازم مراعاة توصيات المجلس ، لا سيما ان من المؤسف انه لم يتم بعد اتخاذ تدابير فيما يتعلق ببعض الملاحظات التي ابديت في سنوات منصرمة . وان اهمية القيام بذلك واضحة نظرا للموارد الشحيحة المتوفرة للمنظمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥